

الرقابة الإلكترونية على أعضاء المجالس النيابية كأداة لممارسة المواطنة الرقمية

Electronic monitoring of members of Parliamentary assemblies as a tool for practicing digital citizenship

العلجة مناع/أستاذة محاضرة أ

معهد الحقوق المركز الجامعي مرسلتي عبد الله تيبازة

laldja.menaa@cu-tipaza.dz

القبول: 2024-04-01

الاستلام: 2024-02-11

ملخص:

جلبت تكنولوجيا المعلومات زيادة في المشاركة المدنية وتوسعا غير مسبوق في الفرص لتمكين الناس من المشاركة في الحياة السياسية للبلد وهذا ما أدى إلى ظهور نوع جديد من المجال العام يعتمد على الإنترنت و مواقع الاتصال الاجتماعي يؤدي إلى توسيع الساحة الديمقراطية و تجديد العلاقة بين الطبقة السياسية و المواطنين وهنا يبرز التحدي الذي يواجه البرلمانات و المتمثل في فهم أفضل لكيفية تأثير التكنولوجيا على المجتمع، والعلاقة بين المواطنين والمؤسسات التمثيلية من أجل إيجاد طرق لجعل الهيئة التشريعية أكثر صلة بمن تخدمهم، وجعل المواطنين أكثر قدرة وفاعلية في ممارسة حقوق المواطنة عبر الوسائط الرقمية.

كلمات مفتاحية: السلطة التشريعية - البرلمان الإلكتروني - تكنولوجيا المعلومات والاتصال - مجتمع المعلومات.

Abstract:

Information and communication technology has brought about big change into civil sphere and expanded participation in political life. So, a

new type of public sphere emerges, one that relies on a fluid communication formats between the community and its respective representatives. Consequently, ICT's have contributed in making the organization more relevant to those it serves.

Keywords: The Legislative Authority - E- Parliament - Information and Communication Technology - Society of Information.

المؤلف المراسل: مناخ العلجة، الإيميل: laldja.menaa@cu-tipaza.dz

مقدمة:

إن الحديث عن تطوير أسلوب عمل البرلمان وتطوير الحياة البرلمانية من الأمور الهامة التي تزايدت أهمية دراستها على الساحة الفكرية والسياسية ومن ثم تعاضم أهمية الآليات التي تساعد على تطوير وتفعيل العمل البرلماني ومنها البرلمان الإلكتروني و بالتالي الموقع الإلكتروني للبرلمان الذي و إن يراه البعض ضربا من الترف الفكري الذي يحول التركيز عن إشكالات أكثر تعقيدا في العمل البرلماني مثل الإطار الدستوري و القانوني لتكوين البرلمان و صلاحياته وتطوير نظم الانتخاب و تعزيز قدرات أعضائه سيما في مجالات التشريع الحديثة....، إلا أن الثورة الرقمية الحاصلة تضي بظلالها على مختلف المجالات و الأصعدة مما يجعل هذا النوع من التفكير قاصرا عن الإلمام بما للبرلمان الإلكتروني من أهمية⁽¹⁾.

و قد أتاحت شبكة الإنترنت وهي العنصر الأساسي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تواصل المواطنين مع بعضهم البعض وتفاعلهم مع السياسات، مما يوفر إمكانية هائلة لتمكين المستخدمين من تدوين الأفكار والملاحظات والتعليقات وأصبح للمواطن مساحة خاصة به يستقل بها، ويشارك الآخرين في الرأي من خلال المدونات والمنتديات الإلكترونية.

و لأن الديمقراطية النيابية تقوم أساسا على ممارسة المواطن لحقه السياسي من خلال صندوق الاقتراع، وبالنظر للمزايا التي تتمتع بها الديمقراطية النيابية قياسا إلى الديمقراطية المباشرة و الديمقراطية

(1) - بومدين بوداود و حسين شبنيني، البرلمان الإلكتروني والديمقراطية الإلكترونية كآليات للعمل السياسي الحديث، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد

شبه المباشرة التي تحتاج إلى قدر من الوعي السياسي للمواطنين، فإن نظام الديمقراطية النيابية هو النظام الذي استطاع أن يثبت و يستمر.

و من هنا تبرز أهمية الرقابة الإلكترونية كأسلوب يساعد المواطن و يوصله إلى الرأي الصائب خلال الفترة الانتخابية، لأن عملية الرقابة سوف تمكن الناخبين من تقييم أداء النواب لتقرير تجديد الثقة بهم من عدمه، سيما و أن شغل المقاعد البرلمانية قد اصبح يتكرر لاعتبارات لا علاقة لها بكفاءة الأداء التشريعي أو التمثيلي للنائب، و لمعالجة هذا الموضوع طرحنا الإشكالية التالية: كيف تساهم الرقابة الإلكترونية في تحسين جودة أداء نواب البرلمان؟ و وما أثرها على ترقية المواطنة؟ وستتم الإجابة على هذه الإشكالية خلال الخطوة التالية:

المبحث الأول: مكونات مشروع الرقابة الإلكترونية على أداء أعضاء المجالس النيابية

المطلب الأول: مستويات الرقابة الإلكترونية على أداء أعضاء المجالس النيابية

المطلب الثاني: متركزات الرقابة الإلكترونية على أداء أعضاء المجالس النيابية

المبحث الثاني: البرلمان الإلكتروني و ممارسة المواطنة الرقمية

المطلب الأول: مقومات الإدارة الرقمية لأعمال البرلمان

المطلب الثاني: ممارسة المواطنة عبر الفضاء الإلكتروني

المبحث الأول: مكونات مشروع الرقابة الإلكترونية على أداء أعضاء المجالس النيابية

تعتبر الرقابة الإلكترونية و تقييم أداء أعضاء المجالس البرلمانية عبر الوسائط الرقمية من أهم وسائل تجويد العملية التمثيلية و التشريعية للبرلمان، و بالتالي تحقيق الديمقراطية النيابية و تكريس الحوكمة، و سنعمد في هذا المبحث إلى دراسة مكونات مشروع الرقابة الإلكترونية على النواب خلال مطلبين: نتعرض في المطلب الأول لمستويات الرقابة الإلكترونية، في حين نخصص المطلب الثاني للمتركزات التي تقوم عليها هذه الرقابة.

المطلب الأول: مستويات الرقابة الإلكترونية على أداء أعضاء المجالس النيابية

تبدأ الدورة الانتخابية للنائب من مرحلة الترشيحات التي يستमित خلالها في عرض برنامجه السياسي محاولا إقناع الناخبين لحصد أكبر عدد ممكن من الأصوات، و تمتد على مدى نشاطه البرلماني الذي يتنوع بين الوظيفة التمثيلية و التشريعية و الرقابية، ناهيك عن دوره في الحياة العامة خارج البرلمان، و من هنا يمكن مراقبة أداء النواب على ثلاث مستويات:

الفرع الأول: مستوى البرامج الانتخابية:

لكل مرشح للانتخابات النيابية برنامج انتخابي سواء كان هذا المرشح فردا أو قائمة يمثل توجهاته السياسية، و لكن الملاحظ في أغلب الأحيان أن هذه البرامج توضع بأسلوب يقصد به التلاعب بعواطف الناخبين فهذه البرامج في حقيقتها غير قابلة للتحقيق لأسباب عديدة سياسية و اقتصادية و اجتماعية⁽²⁾.

و الرقابة الإلكترونية لا تتدخل في معرفة صدق هذه البرامج الانتخابية عند طرحها لأول مرة، و لا يمكنها ذلك، و لكن في نهاية الدورة الانتخابية يمكن أن تظهر النتائج و ذلك بحصر كل البرامج الانتخابية للمترشحين الذين فازوا بالانتخابات السابقة، و رصد مقدار ما تحقق من هذه البرامج و ما لم يتحقق.

و ما على الناخب إلا العودة إلى نتائج التقييم و الرقابة ليتحقق من مدى ما أنجز و تحقق من الوعود التي أطلقها المترشحون في برامجهم السابقة ليتيقن من صدق هذه الوعود لأن عملية تذكير الناخب مهمة جدا، و بذلك فإن دوامة الكذب و الاستخفاف بالناخبين سوف تستمر، و هنا فإن الرقابة الإلكترونية ستقدم خدمة مهمة للناخبين في هذا الخصوص⁽³⁾.

الفرع الثاني: مستوى تقييم أداء النواب:

⁽²⁾ رعد ناجي مصطفى الجدة، الرقابة و التقييم الإلكتروني لأعضاء المجالس النيابية، في: البرلمان الإلكتروني (توظيف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المجالس التشريعية)، أعمال المؤتمر العربي الثاني للمجالس التشريعية العربية، مجموعة من الخبراء، 2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، ص9.

⁽³⁾ زين عبد الهادي، الحكومة الإلكترونية والبرلمان الإلكتروني مقارنات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص19.

يمكن لنظام البرلمان الإلكتروني أن يساهم في تقديم تقييم موضوعي لأداء النواب خلال دورة نيابية معينة، فالناخبين لا يملكون القدرة على متابعة نشاط نوابهم خلال دورة نيابية تستمر إلى أربع أو خمس سنوات، في الوقت الذي تشير بعض الإحصائيات إلى أن هناك أعدادا محدودة من النواب ممن يمارسون نشاطا في داخل البرلمان، بينما هناك أعدادا من النواب لا يؤدون أي دور أو نشاط في البرلمان وهم عدد لا يستهان به، يشكلون في الواقع مجموعة من الأشخاص الذين يمكن أن نطلق عليهم لقب تجار المجالس النيابية.⁽⁴⁾

فهؤلاء لا يعينهم ما تنطوي عليه مهمة تمثيل الأمة و تقديم الخدمة الوطنية من خلال تمثيل المواطنين في المؤسسة التشريعية و إنما يستغلون مواقعهم هذه في تحقيق مصالحهم الشخصية من خلال المواقع النيابية التي توفر لهم امتيازات مهمة يستطيعون بواسطتها تسيير مصالحهم الخاصة أو التستر على مخالفات قانونية كعقد الصفقات مع المؤسسات الحكومية بشكل غير قانوني أو حتى الإتجار بالممنوعات (الأسلحة و المخدرات) مستفيدين من الحصانة التي يتمتعون بها⁽⁵⁾.

و من هنا فإن الرقابة الإلكترونية و تقييم الأداء تمكن المواطن بسهولة و بحيادية من معرفة مستوى مشاركة النائب في النشاط البرلماني، و في ضوء ذلك يستطيع الناخب أن يقرر إذا كان النائب يستحق أن تجدد فيه الثقة أم لا.

الفرع الثالث: مستوى تقييم دور النائب في الحياة العامة

لا يقتصر دور النائب على النشاط داخل البرلمان، إذ يمكن لنظام البرلمان الإلكتروني أن يقدم خدمة أخرى للناخب بتقييم نشاط النائب في الحياة العامة و مدى اتصاله بالمواطنين و مشاركته في

(4) رعد ناجي مصطفى الجدة، مرجع سابق، ص10.

(5) لمزيد من التفاصيل، أنظر طارق عشور تطور العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النظام السياسي الجزائري، 1997-2007، مذكرة من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والإدارية جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة- الجزائر، 2008-2009، ص70. إلى 77.

تقديم الخدمات المختلفة لهم بمختلف الوسائل و الأساليب⁽⁶⁾، فهناك الكثير من القضايا التي تعترض المواطن و تتطلب من النائب لعب دور إيجابي بوصفته ممثلاً للأمة، و الخلاصة أن الناخب على المستويات الثلاث يمكنه أن يتخذ قراراً صائباً في اتجاه منح الثقة مجدداً للمترشح للنياحة أو حجبتها.

و لا يتوقف الأمر عند مصلحة الناخب فحسب ، بل يتعداه إلى النائب الذي يستفيد هو الآخر من نظام الرقابة الإلكترونية، لأن خضوع سلوكه و نشاطه للرقابة و التقييم الإلكتروني من شأنه أن يؤدي به إلى رفع مستوى أدائه النيابي بدءاً من جدية و عقلانية برنامجه الانتخابي و واقعية وعوده للناخبين و سعيه لتنفيذها، مروراً إلى نشاطه داخل البرلمان و اجتهاده للعب دور مؤثر و فعال، خاصة في وضع التشريعات التي تتعلق بمصلحة المواطن، ووصولاً إلى تواجده الدائم في الحياة العامة للمواطنين و توطيد صلته بهم و متابعة اهتماماتهم و معالجة انشغالهم، الأمر الذي سيضمن له الحصول على مؤشرات إيجابية في نظام البرلمان الإلكتروني تسهم جدياً في تجديد الناخبين ثقتهم فيه⁽⁷⁾.

المطلب الثاني: مرتكزات الرقابة الإلكترونية على أداء أعضاء المجالس النيابية

يتطلب نجاح نظام الرقابة الإلكترونية على أعضاء المجالس النيابية توفر مجموعة من المرتكزات الأساسية و التي يمكن إجمالها في ما يلي:

الفرع الأول: مصادر المعلومات التي تستند عليها عملية الرقابة:

تتوفر عدة وسائل للترود بالمعلومات الدقيقة و المحايدة لتنفيذ فكرة الرقابة و التقييم الإلكتروني لأعضاء المجالس النيابية، و تتمثل أهمها في⁽⁸⁾:

✓ البرامج الانتخابية التي يعلنها المترشحون.

(6) عبد اللطيف بن كيلاي، البرلمان الإلكتروني: أبعاده ومتطلبات تكريسه، مؤتمر البرلمان الإلكتروني والحكومة الإلكترونية: ممارسات الحاضر وتطلعات المستقبل، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية 26/24 ديسمبر 2006، ص 36.

(7) رعد ناجي مصطفى الجدة، مرجع سابق، ص 11.

(8) رعد ناجي مصطفى الجدة، نفس المرجع، ص 12.

- ✓ محاضر اجتماعات المجلس النيابي، سواء كانت مسموعة أو مرئية أو منشورة في الجريدة الرسمية أو الجريدة الخاصة بالبرلمان
- ✓ النشاطات الموثقة إعلامياً من قبل الإعلام الرسمي أو التيارات السياسية في داخل البرلمان، مع ضرورة التعامل مع هذا النوع من الإعلام بحذر و التأكد من مصداقيته

الفرع الثاني: وسائل وصول الناخب إلى النتائج التي تقوم عليها فكرة الرقابة:

من أهم أسباب نجاح مشروع الرقابة الإلكترونية على أعضاء المجلس النيابي سهولة وصول الناخبين إلى نتائج هذه العملية، فكلما كانت هذه السبل يسيرة، سيستفيد عدد كبير من المواطنين من هذا المشروع.

و عليه، ينبغي أن يتم التسويق الإعلامي لفكرة الرقابة و التقييم الإلكتروني بكافة الوسائل و لمدة طويلة، و بشكل مكثف في الفترات التي تسبق العملية الانتخابية البرلمانية، على نحو يراعى فيه التفاوت في مستوى الناخبين و إدراكهم.

و تتمثل وسائل الوصول لنتائج التقييم في ما يلي⁽⁹⁾:

✓ المواقع الإلكترونية المعدة لهذا الغرض، و المتاحة مجاناً و المحددة بما يسمح للناخب بتصفحها على جهازه الإلكتروني.

✓ إمكانية الاتصال الهاتفي بمراكز معلومات محددة و معروفة.

✓ المحطات الفضائية و البرامج الإعلامية و الإعلانات.

✓ المطبوعات الخاصة التي تصدر عنا الجهات التي تتولى عملية التقييم، و التي تكون مجانية.

✓ الصحافة اليومية من خلال إعلانات مدفوعة الثمن.

الفرع الثالث: الهيئات التي تتولى تنفيذ برنامج الرقابة الإلكترونية:

(9) ميادة غانم حموشي، بان غانم الصائغ، خدمات البرلمان الالكتروني مقارنة بخدمات الحكومة الالكترونية، مؤتمر البرلمان الإلكتروني والحكومة الإلكترونية:

ممارسات الحاضر وتطلعات المستقبل، مرجع سابق، ص 87.

بالنظر للأهمية التي تكسيها عملية الرقابة و التقييم الإلكتروني في تكوين مجالس نيابية نموذجية، فإن نجاح هذه الفكرة يبقى متوقفا على طبيعة الجهة التي ستتولى تنفيذ البرنامج الرقابي، من حيث الشروط التي ينبغي أن تتوفر فيها مثل الحياد و الاستقلالية و المصادقية في أداء مهامها⁽¹⁰⁾، فمن غير المعقول أن تكون هذه الهيئة على صلة بالقوى السياسية الممثلة داخل البرلمان، و من هنا يمكن أن توكل مهمة التقييم الإلكتروني للنواب إلى:

- مؤسسات المجتمع المدني.
 - مراكز البحوث و الدراسات في المؤسسات الجامعية.
 - مؤسسات مستقلة ينشئها البرلمان، على أن تمارس مهامها في الدورة اللاحقة.
 - مؤسسات دولية ذات سمعة، وفق اتفاقية تعقد بخصوص الخدمة المتبادلة بين الدول.
- و لا ضير من أن تتولى العملية جهتين مختلفتين، حيث تعتمد نتائج التقييم على المقارنة بين مؤشرات كل من الجهتين⁽¹¹⁾، بالنظر لأهمية النتائج التي ستعكس على تكوين أهم مؤسسة سياسية في الدولة.

و لأن مشروع الرقابة و التقييم الإلكتروني لأداء النواب في البرلمان يهدف إلى تحقيق مصلحة وطنية غاية في الأهمية، فهذا يقتضي الاستناد في تنفيذه إلى مصدر تمويل يتمتع بالاستقلالية، مما يجعل تولي الدولة لمهمة التمويل مسألة ملحة⁽¹²⁾، من خلال تخصيص مبلغ ضمن ميزانية المجلس النيابي للجهة التي تتولى تنفيذ عملية التقييم، على أن لا يقيد صرف هذه المبالغ بشروط تعيق القيام بالعملية على نحو منتج و فعال، مع توخي الحياد و الصدق.

المبحث الثاني: البرلمان الإلكتروني و ممارسة المواطنة الرقمية

(10) رعد ناجي مصطفى الجدة، نفس المرجع، ص11.

(11) زين عبد الهادي، المرجع السابق، ص20.

(12) مفهوم الاستقلالية هنا نقصد به استقلالية مصادر التمويل عن أحزاب الانتماء التي تدعم نوابها الممثلين في البرلمان أكثر مما تدعم المشاريع ذات البعد

الوطني في اعتقادنا.

يرتبط برنامج الرقابة الإلكترونية على أداء أعضاء المجلس البرلمانية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الحكومة الإلكترونية التي يبقى نجاحها مرهون بنجاح البرلمان الإلكتروني من جهة و تفعيل المواطنة الرقمية من جهة أخرى، و سنحاول توضيح ذلك من خلال مطلبين: نتناول في الأول مقومات الإدارة الرقمية للبرلمان، في حين نخصص المطلب الثاني لممارسة المواطنة عبر الفضاء الإلكتروني.

المطلب الأول: مقومات الإدارة الرقمية لأعمال البرلمان

الفرع الأول: الموقع الإلكتروني و المكتبة الرقمية

تنبثق أهمية الموقع الإلكتروني من المنطق الديمقراطي الذي يتجه نحو الحوكمة التي تستند على المأسسة أو أهميتها في الحكم الجيد⁽¹³⁾، فالبرلمان الجيد يبدأ من موقع إلكتروني جيد من منظور ديمقراطية المؤسسات السياسية التي تلتقي مع القيم الديمقراطية الأصيلة مثل سيادة القانون و التعددية السياسية و الاجتماعية و قيم التسامح و التعبير الحر و حريات و حقوق المواطنة.

من زاوية أخرى، تعتبر ديمقراطية المؤسسات من أهم خطوات الإصلاح السياسي و الاجتماعي، بحيث تنتقل عملية الإصلاح من التعامل النظري إلى التفعيل العملي من خلال مؤشرات قابلة للقياس⁽¹⁴⁾، و من هذا المنظور يصبح البرلمان الجيد هو المنفتح على الجماهير عبر آليات متاحة و سهلة التقييم، ليصبح الموقع الإلكتروني هنا بمثابة الآلية الفعالة لإحداث التعاون المتبادل المنشود بين المؤسسة البرلمانية و المخاطبين بأعمالها.

و تبرز أهمية الموقع الإلكتروني في دعم العمل المؤسسي البرلماني من خلال تأكيد قيم الشفافية و تحسين فرص المحاسبة الشعبية التي تصبح عينها الرقابة على البرلمان و على علاقته بالحكومة من خلال هذا الفضاء.

(13) ياسر فتحي كاسب، تطوير مواقع المجالس العربية على الأنترنت، في: البرلمان الإلكتروني (توظيف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المجالس التشريعية)، مرجع سابق، ص16.

(14) جمال محمد غيطاس، عصر المعلومات القادم مذهل أكثر، ط1، مركز الخبرات المهنية للإدارة، جمهورية مصر العربية 2007، ص164.

و من هنا يصبح للموقع الإلكتروني دور بالغ الأهمية في فعالية الرقابة الإلكترونية على أداء النواب، باعتباره الفضاء المتاح للتفاعل الدائم بين النائب و ناخبيه، كما أنه القناة لجس نبض الشارع السياسي و مصدرا رئيسيا لمعلومات النائب البرلمانى⁽¹⁵⁾.

الفرع الثاني: الوسائط المعلوماتية و البرامج الذكية

تتفرع مهام النائب في البرلمان إلى تمثيلية و تشريعية و رقابية، و كل من هذه المهام يمكن أن تكون محلا للرقابة الشعبية من منظرو الديمقراطية شبه المباشرة، التي تمنح للناخبين الحق في العزل الشعبي للنواب و الذي قد يكون مسبوقا بالاقترح الشعبي للقوانين أو الاعتراض الشعبي على القوانين التي تقترحها الحكومة أو يعدها البرلمان.⁽¹⁶⁾

و في هذا السياق، تتجلى بوضوح أهمية الوسائط الإلكترونية و البرامج الذكية التي توظفها عملية رقمنة البرلمانات لتفعيل دور الشعب بمختلف فئاته في المشاركة في العملية التشريعية على مستوى مراحل صياغة النص القانوني أو على مستوى رقابة سلطة الاقتراح المخولة للحكومة.

و تتمثل أهم هذه الوسائط في بنوك المعلومات القانونية بنوعيتها العام و المتخصص⁽¹⁷⁾، و التي تقدم الدعم للعملية التشريعية من حيث شكل المص أو مضمونه، حيث تسهل بنوك المعلومات تعديل أو إلغاء النصوص من خلال تأمين الترابط المنطقي بين النصوص التي تشكل وحدة قانونية أو مجالا معلوماتيا بعينه، كما توفر السرعة في الوصول للمعلومة في مرحلة البحث عن النصوص القانونية، خاصة في إطار مقارنة علم القياس القانوني أو في إطار آلية البناء و الاسترجاع⁽¹⁸⁾.

أما البرامج الذكية، فتوضع على أجهزة الحاسوب لتساعد على معالجة المعلومات المتعلقة بالعملية البرلمانية بشكل سريع و دقيق، و من هذه البرامج ما هو متعلق بالصياغة التشريعية و البناء القانوني، و منها ما هو متعلق بمراحل إعداد التشريع و المصادقة عليه و مطابقتها و إصداره.

(15) ياسر فتحي كاسب، المرجع السابق، ص 20 .

(16) سعيد بو الشعير: القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني، الطبعة الثامنة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 93.

(17) دبالا عاشور، أتمتة العملية التشريعية في الدول العربية، في: البرلمان الإلكتروني (توظيف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المجالس التشريعية)، مرجع سابق، ص 120.

(18) وسيم حرب، الإحصاء في خدمة القضاء و القانون، ورشة عمل حول الإحصاء و التنمية في لبنان، المركز اللبناني للدراسات بيروت لبنان، 2002/10/31.

المطلب الثاني: ممارسة المواطنة عبر الفضاء الإلكتروني

الفرع الأول: مفهوم المواطنة الرقمية:

تأخذ المواطنة عدة أبعاد أهمها البعد القانوني المتمثل في الدستور باعتباره الوثيقة الأساسية التي تحدد حقوق و واجبات المواطنين و البعد المعنوي الذي يبرز في علاقة الانتماء والولاء للوطن ، و الذي يهمنها في هذه الدراسة هو البعد السياسي الذي يعنى بمشاركة المواطن في العملية السياسية. لقد أتاحت شبكة الإنترنت وهى العنصر الأساسي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تواصل المواطنين وتفاعلهم مع السياسات، وأصبح للمواطن مساحة خاصة به يستقل بها، ويشارك الآخرين في الرأي من خلال الفضاء الإلكتروني الذي أصبح أهم فضاءات ممارسة المواطنة الأمر الذي أدى لظهور ما يعرف بالمواطنة الرقمية⁽¹⁹⁾.

والمواطنة الرقمية هي مفهوم أكثر ارتباطاً بالمجتمعات الغربية المتقدمة، وتعرف بأنها قيم السلوك التي تعتد باستخدام التكنولوجيا، ومن أشكال هذا السلوك التبادل الإلكتروني للمعلومات، المشاركة الإلكترونية الكاملة في المجتمع، وشراء وبيع البضائع عن طريق الإنترنت، وتعرف أيضا بأنها القدرة على أن تشارك في المجتمع عبر شبكة الإنترنت كما أن المواطن الرقمي هو المواطن الذى يستخدم الإنترنت بشكل منتظم وفعال⁽²⁰⁾.

الفرع الثاني: التأثير الإيجابي للوسائط الإلكترونية على المواطنة السياسية

يربط دعاة المواطنة الرقمية بين الانخراط في الفضاء الإلكتروني وتعزيز المواطنة والديمقراطية، وقد يصح ذلك عند الأخذ في الاعتبار الجانب السياسي في الدول غير الديمقراطية، لأن الوصول إلى المعلومات بحرية ودون رقابة يعنى أن المواطنين تتكون لديهم معرفة ويستطيعون المطالبة بحقوق المواطنة ، حيث يوفر الفضاء الإلكتروني سرعة الاستجابة للأحداث السياسية وسهولة التعبئة الجماهيرية

(19) حسنين توفيق إبراهيم، ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم والوطن العربي، كراسات استراتيجية، عدد 139، مايو 2004.

(20) حسنين توفيق إبراهيم، نفس المرجع.

في ظرف وجيز، كما يوفر سهولة التنسيق بين مجموعات كبيرة من الأفراد ويترتب على ذلك توسيع حجم مساهمة المواطن في عملية صنع القرار السياسي بوصفها جوهر مفهوم المواطنة .

من ناحية أخرى، يتجلى دور المواطنة الرقمية في كشف قضايا الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، مما يدفع السلطات إلى التعامل الإيجابي والتفاعل مع القضايا التي تثيرها، وأيضاً تعتمد بعض المواقع الرسمية على فكرة التغذية الاسترجاعية كآلية لترشيد السياسات مما يدعم الشفافية⁽²¹⁾.

و عليه يمكن القول أن الفضاء الإلكتروني من شأنه تمكين المواطن من ممارسة حقوقه السياسية بما يقترب من نموذج الديمقراطية الشبه المباشرة إن لم نقل الديمقراطية المباشرة عن طريق آليات بسيطة دون الحاجة لخبرات فنية معقدة مما يجعل الفضاء الإلكتروني أداة مهمة في تشكيل مجتمع قائم على حقوق المواطنة، ذلك أن الفضاء الإلكتروني يتميز بخاصية التفاعلية لأن المواطن ليس مجرد مستقبل للرسائل ولكن مرسل لها أيضاً.

ويعد المجال السياسي من أكثر المجالات التي تأثرت بالتفاعلية التي تقدمها الوسائط الإلكترونية لأنها تهئ الظروف للنشاط السياسي بشكل مختلف عن كل وسائل الاتصال التقليدية، و لا يمكننا هنا أن نغفل الدور الذي يقوم به الفضاء الإلكتروني في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية للمواطنين، وإعداد الكوادر السياسية والنقابية وتشكيل جماعات الضغط الإلكتروني مما يؤثر على قرارات الحكومات⁽²²⁾.

الفرع الثالث: التحديات التي تواجه الفضاء الإلكتروني في تفعيل المواطنة

يواجه الفضاء الإلكتروني عدداً من التحديات لتفعيل المواطنة خارج الشبكة العنكبوتية، ذلك أن عدداً كبيراً من الأفراد لا يمتلكون مستوى تعليمياً كافياً ولا إمكانيات تؤهلهم أن يصبحوا مواطنين رقميين

(21) عفاء أحمد عبدالمحسن الباطين، المنتديات الالكترونية السياسية والديمقراطية في دول الخليج العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008).

(22) محمد فايز فرحات، الإنترنت والتحول الديمقراطي، في أحمد منيسي (محرراً)، الصحافة والإصلاح السياسي في مصر، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2007)، ص 223 - 235.

مما يجعل المشاركة المدنية والسياسية عبر الوسائط الرقمية متاحة بشكل أكبر للنخبة التي تمتلك المؤهلات المادية والعلمية.

وليس ذلك فحسب، حيث تصطدم المواطنة الرقمية مع صعوبة وضع تشريع محدد لطبيعة الأفكار السياسية التي تطرح والنقاش حول قضايا المواطنة، فلا يمكن ضمان صيغة الحوار أو مستواه أو ضمان الوصول إلى أرضية تفاهم مشتركة بين المتحاورين مما يتيح إمكانية بث الأفكار المتطرفة وإفساد المناخ السياسي⁽²³⁾.

و في ظل عدم وجود تشريع قانوني ينظم استخدام هذه الآليات تزداد قدرة السلطات على فرض مزيد من السيطرة على محتوى فضاءات قوى الضغط الرقمي، كما تتسع استخدامات آليات الفلترة والحجب والتدمير والمراقبة، استنادا إلى دواعي حماية الآداب العامة و النظام العام والأمن القومي التي تبني عليها سلطات الضبط الإداري التي قد يكون الغرض منها الحفاظ على حالة من التوافق العام حول مختلف القيم الأساسية للمواطنة، و تقليص احتمالات حدوث استقطاب سياسي بين الجماعات السياسية داخل المجتمع⁽²⁴⁾.

غير أن التحدي الأهم يتمثل في مدى القدرة على نقل المواطنة من الفضاء الإلكتروني إلى أرض الواقع من خلال تمكين المواطنين من المشاركة السياسية الفعلية عبر القنوات الرسمية وتمتعهم بالمساواة والعدالة في ممارسة حقوق المواطنة، فالهوية الافتراضية الجديدة التي تتشكل عبر الفضاء الإلكتروني ليست هوية واحدة ولكن هويات متعددة تمتزج مع بعضها لتشكل واقع جديد ومركب للهوية بعد تهجين ثقافي خاصة مع قدرة المواطن على التنكر في هويات متعددة والاشتراك في عضوية جماعات متعددة.

(23) حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق.

(24) عبدالفتاح الجبالي وآخرون، التقرير الاستراتيجعي العربي 2006-2007، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2007)، ص488.

و الأخطر من كل ذلك أن الهوية الافتراضية المتبلورة عن عمليات هدم و بناء عبر الفضاء الرقمي قد تتعارض مع هوية المواطن داخل الوطن الفعلي و تتسبب في تعميق ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية الفعلية عبر القنوات الرسمية المتاحة في الواقع⁽²⁵⁾.

خاتمة:

إن الأهمية التي تكتسبها الرقابة الإلكترونية عبر الوسائط الرقمية المختلفة في تحسين أداء النواب لا يمكن إنكارها بأي شكل من الأشكال، خاصة و أن هذه التقنية من شأنها إحداث ثورة و نقلة نوعية في الممارسة القانونية و السياسية على حد سواء، ذلك أن من بين ما أنتجته هذه التقنية من مفاهيم جديدة على شاكلة البرلمان الرقمي و المواطنة الرقمية و المواطن الرقمي، أصبحت أدوات لا غنى عنها في تجويد العملية البرلمانية و على إثرها العملية السياسية برمتها، غير أن حساسية البيئة التفاعلية البينية لفواعل هذه العملية الرقمية من المواطن إلى النائب إلى البرلمان إلى الحكومة يجعل مسألة الرقابة الإلكترونية على أداء النواب واجب الإحاطة بكم من الضوابط و المحددات التي من شأنها عدم الانحراف بهذه الوسيلة عن الأهداف المرجوة منها، لتصبح معاول هدم لمقومات المجتمعات و استقرار الدول و الحكومات ووحدة الشعوب.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

- سعيد بو الشعير: القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني، الطبعة الثامنة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر -العاصمة-، 2007، ص93.

(25) وليد رشاد، المتغيرات الفاعلة في المجال العام الافتراضي: رؤية سيولوجية، ورقة مقدمة لمؤتمر بعنوان تحولات المجال العام في مصر: تنامي الصراع ومستقبل التوافق الاجتماعي 11-12 ديسمبر 2007، (القاهرة: مركز البحوث السياسية، 2007).

أنظر أيضا: آية محمود نصار، الحيز السيبرناطقي (الافتراضي) وتحولات المجال العام: رؤى من تفاعلات افتراضية مصرية، نفس المرجع. و كذلك: موسى

الشيخاني، المواطن والانتخابات وأزمة المشاركة في العملية الانتخابية، المشرف العام لموقع الأنترنت: www.archive.electionsjournal.com

<http://Esubject/Defaub.asp>

- جمال محمد غيطاس، عصر المعلومات القادم مذهل أكثر ، ط1، مركز الخبرات المهنية للإدارة، جمهورية مصر العربية 2007، ص 164 .
 - ميادة غانم حموشي، بان غانم الصائع، خدمات البرلمان الإلكتروني مقارنة بخدمات الحكومة الإلكترونية، مؤتمر البرلمان الإلكتروني والحكومة الإلكترونية: ممارسات الحاضر وتطلعات المستقبل، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية 2006 ، ص 87.
 - عبد اللطيف بن كيلاي، البرلمان الإلكتروني: أبعاده ومتطلبات تكريسه، مؤتمر البرلمان الإلكتروني والحكومة الإلكترونية: ممارسات الحاضر وتطلعات المستقبل، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية 26/24 ديسمبر 2006، ص 36.
 - زين عبد الهادي، الحكومة الإلكترونية والبرلمان الإلكتروني مقارنات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص 19.
 - عبدالفتاح الجبالى وآخرون، التقرير الاستراتيجى العربى 2006-2007، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2007)، ص 488.
 - محمد فايز فرحات، الإنترنت والتحول الديمقراطي، فى أحمد منيسى (محرراً)، الصحافة والإصلاح السياسى فى مصر، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2007)، ص 223 - 235.
- الأطروحات:**
- عفراء أحمد عبدالمحسن البابطين، المنتديات الإلكترونية السياسية والديمقراطية فى دول الخليج العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008).
- المقالات:**
- بومدين بوداود و حسين شنيني، البرلمان الإلكتروني والديمقراطية الإلكترونية كآليات للعمل السياسي الحديث، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 4/ العدد 1 (2020) ، ص 69-85.
 - حسنين توفيق إبراهيم، ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي فى العالم والوطن العربى، كراسات استراتيجية، عدد 139، مايو 2004.

المداخلات:

- ولىء رشاء؁ المةغىراء الفاعلة فى المءال العام الافتراضى: رؤىة سىسىولوجىة؁ ورقة مقءمة لمؤءمر بعءوان ءءولات المءال العام فى مصر: ءنامى الصراع ومسءقبل ءوءافء الاءءماعى 11- 12 ءىسمبر 2007؁ (القاهرة: مركز البءوء السىاسىة؁ 2007).

- آىة مءمود نصار؁ الءىز السىبرناطىقى (الافتراضى) وءءولات المءال العام: رؤى من ءفاعلاء افتراضىة مصرىة؁ ورقة مقءمة لمؤءمر بعءوان ءءولات المءال العام فى مصر: ءنامى الصراع ومسءقبل ءوءافء الاءءماعى 11- 12 ءىسمبر 2007؁ (القاهرة : مركز البءوء السىاسىة؁ 2007).

مواقع الانءرنىء:

— موسى الشىءانى؁ المواءن والاءءاباء وأزمة المشاركة فى العملىة الاءءابىة؁ المشرف العام لموقع الأنءرنء: www.archive,electioNsjo.Com/Esubject/Defaub.asp